

Distr.: General
25 February 2019
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الخامسة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، ٢٥ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ١١ من جدول الأعمال

مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

تقرير الرئيس عن نتائج الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمجلس بشأن وضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة ١ من المادة ١٣ من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة ٨ من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

- ١ - خلال الجزء الثاني من الدورة الرابعة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، وافق المجلس على مقترح مقدم من ألمانيا لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمناقشة النموذج المالي، وعلى وجه الخصوص، استعراض الدراسة المقارنة للنماذج البديلة، التي سيعدها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا^(١). وكلف المجلس أيضا الفريق العامل بأن يجتمع قبل انعقاد دورته الخامسة والعشرين.
- ٢ - وعقد الاجتماع الأول للفريق العامل في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ وكان مفتوحا أمام جميع أصحاب المصلحة^(٢). وفي ٢١ شباط/فبراير، اعتمد جدول أعمال الاجتماع دون تعديل.

(١) ISBA/24/C/8/Add.1، الفقرة ١٢.

(٢) متاح وثائق المعلومات الأساسية الخاصة بالاجتماع، بما في ذلك تقرير معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بعنوان "النظم المالية لتعدين العقيدات المتعددة الفلزات: مقارنة بين أربعة نماذج اقتصادية" على <http://bit.ly/Council-wg>.



ثانيا - الغرض والأهداف

- ٣ - يمكن تجميع الجوانب المالية لآلية الدفع في فئتين: (أ) ما الذي سيدفعه المتعاقد إلى السلطة؛ و (ب) كيف ستوزع السلطة الأموال المحصلة بهذه الطريقة.
- ٤ - وتمثلت ولاية الفريق العامل في التركيز على الجانب الأول فقط، أي كيفية وضع أفضل آلية ممكنة للدفع وشروط الدفع من أجل تحديد مقدار ما سيدفعه المتعاقد لقاء المعادن المستخرجة من المنطقة في إطار عقد الاستغلال.
- ٥ - ولم يكن الغرض من الاجتماع اتخاذ قرارات بل المساعدة في إحراز تقدم في المناقشات. وفي حين لم تجر أي مناقشة مفصلة بشأن الافتراضات التي تكمن وراء النماذج، كان إدراج فترة تكثيف تدريجي للتطبيق مدتها سنتان في النموذج مقبول عموما.
- ٦ - وكان هناك أيضا بعض المناقشات بشأن الجوانب البيئية للنموذج. ويشمل النموذج الحالي ضريبة قدرها ١ في المائة لمصلحة الصناديق البيئية. ولا يزال يتعين تحديد وجهة هذه الضريبة؛ ولكن، من المتوقع أن تشمل صندوقا استثماريا خاصا بالمسؤولية البيئية.

ثالثا - عرض المقارنة بين النماذج الاقتصادية الأربعة المتعلقة باستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة وعرض نموذج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا

- ٧ - في ٢١ شباط/فبراير، قدم السيد راندولف كيرتشن والسيد ريتشارد روث من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عرضا عن مقارنة بين النماذج الاقتصادية الأربعة المتعلقة باستغلال العقيدات المتعددة الفلزات في المنطقة^(٣). وأعقب ذلك عرض مفصل عن النموذج الذي وضعه المعهد^(٤)، تضمن تقديم توصيات إلى السلطة.

رابعا - اختيار نموذج اقتصادي والمناقشة بشأن العروض

- ٨ - أعرب الفريق العامل عن تقديره للعمل الذي قام به معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وأشار إلى أن المنهجيات المستخدمة في كل نموذج متطابقة إلى حد بعيد، مع وجود اختلافات في الافتراضات الأساسية.

خامسا - الشروط المالية: نظام المدفوعات؛ ومعدلات سداد المدفوعات؛ والتعامل مع أوجه عدم اليقين والحساسيات الهامة في النموذج الاقتصادي؛ والتفاعل مع سائر النظم الضريبية

- ٩ - في المناقشات المتعلقة بنظام المدفوعات، فضلت أغلبية المشاركين نظاما يقوم على الربح حسب القيمة، ولكن البعض أشار إلى أنه من المستصوب الإبقاء على خيار مزيج لآلية تقوم على الربح وتقاسم الأرباح. وأقر أيضا بأنه سيترب على اعتماد آلية لتقاسم الأرباح تكاليف إدارية كبيرة بالنسبة للسلطة، وكذلك تحديات عملية في مجال التنفيذ.

(٣) متاح على <https://www.isa.org.jm/document/mit-presentation-comparison-four-economic-models-0>.

(٤) متاح على <https://www.isa.org.jm/document/mit-presentation-decision-analysis-framework-review-cash-flow-approach>.

١٠ - والسؤال المطروح هو ما إذا كان من الأفضل تحديد معدل ثابت طوال فترة العقد (٤ في المائة مثلا) أو معدل ذي مستويين بحيث يطبق معدل مختلف بعد فترة محددة من استرداد مبلغ الاستثمار (٢ في المائة للسنوات الخمس الأولى و ٦ في المائة بعد ذلك، على سبيل المثال). وقد فضلت أغلبية المشاركين النهج ذا المستويين.

١١ - وأجريت أيضا مناقشات بشأن عمليات استعراض آلية الدفع ومعدلات سداد المدفوعات، والحاجة إلى نقطة بدء ومضمون عمليات الاستعراض. وينص مشروعاً المادتين ٧٩ و ٨٠ من مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة (ISBA/24/LTC/WP.1/Rev.1) حاليا على إجراء استعراض بعد مرور خمس سنوات على تاريخ بدء أول إنتاج تجاري في المنطقة، ثم على فترات يحددها المجلس.

١٢ - واتفق الفريق العامل على أنه ليست هناك حاجة إلى إجراء مناقشة مفصلة للتفاعل بين آلية الدفع الخاصة بالسلطة والنظم الضريبية للدول. ولئن كان قد سُلم بأن الضرائب على الشركات هي من اختصاص الدول المعنية، ذُكر أيضا أن تلك الضرائب يتعين أن تدرج في النموذج باعتبارها تكلفة يتحملها المتعاقدون.

سادسا - التفاعل مع الدول المزكية

١٣ - رأى الفريق العامل أنه ليست هناك حاجة إلى إجراء مناقشة مفصلة بشأن التفاعل مع الدول المزكية في سياق ولايته. وأشار إلى أنه سيقع على عاتق الدول المزكية التزام عام بتقديم المساعدة إلى السلطة في مهمتها المتمثلة في ضبط الأنشطة في المنطقة لغرض ضمان الامتثال للأحكام ذات الصلة من الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

سابعا - مستقبل العملية

١٤ - رأى الفريق العامل أنه أحرز تقدما كبيرا بطريقة تعاونية جدا خلال اجتماعه الأول، وسلم بفائدة مواصلة العمل في إطار تلك الصيغة. وأعرب عن تقدير خاص لانفتاحه على جميع أصحاب المصلحة.

ثامنا - الموارد المعدنية الأخرى: وضع النماذج الاقتصادية والتوقيت

١٥ - اقتضت توصيات الفريق العامل بشأن آلية الدفع ومعدلات سداد المدفوعات على العقيدات المتعددة الفلزات. وسيكون من الضروري النظر في آلية الدفع ومعدلات سداد المدفوعات فيما يتعلق بالكبريتيدات المتعددة الفلزات وقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في الوقت المناسب.

تاسعا - تقرير الرئيس عن الدورة الخامسة والعشرين للمجلس

١٦ - يوصي الفريق العامل المفتوح العضوية بأن يقوم المجلس بما يلي:

(أ) عقد اجتماع ثانٍ للفريق العامل للمضي قدما بالعمل المتعلق بآلية الدفع؛

(ب) وإذا تقرر ذلك، الطلب إلى الأمانة إعداد خيارين أو ثلاثة خيارات بشأن آلية الدفع على أساس مناقشات الفريق العامل، بما في ذلك النص التنظيمي المقترح، للنظر فيها في اجتماعه المقبل، الذي سيعقد في موعد يفضل أن يكون قبل الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين للمجلس.